العلاقة بين التغيير والتدمير؟

كنت ماراً من أحد الشوارع ولفت نظري منظر بيت كان مكوناً من طابقين أثنين كان هذا في اليوم الأول وقد مررت من أمام ذلك البيت في اليوم التالي وفجأة وبين عشية وضحاها اختفى ذلك البيت من موقعه وكأن الأرض قد انشقت وابتلعته إلى الأسفل وأصبح أثراً بعد عين ولم يبقَ من ذلك البيت إلا الأطلال والأرض الخاصة به وحينما سألت أحد الجيران عن ذلك البيت قال إن صاحبه قد أحضر ليلة أمس جرافة كبيرة وقام بهدم البيت وإزالته في ساعات محدودة تمهيداً لبناء بيت حديث .

فقلت في نفسي إن هدم وتدمير أي شيء أو مبنى أو كيان معين سهل جداً وقد لا يستغرق الهدم إلا ساعات أما البناء فإنه قد يستمر لسنوات .

فنحن نبني ونشيد المباني الكبيرة والمصانع والمشاريع والجسور والأنفاق والحدائق والمدارس والجامعات لعدة سنوات أو عقود وفجأة يأتي أحد المتخلفين وفاقدي الوطنية والإحساس بحب الوطن والانتماء إليه ومن الحاقدين على تلك الإنجازات فيقوم بهدمها وتدميرها ونهبها وتحطيم ما بها ومصادرة ممتلكات عامة ويصب جام غضبه وحقده على تلك المباني أو الجسور أو الطرق والأنفاق أو المباني المدرسية أو المعاهد التقنية فيحولها إلى أثر بعد عين وكأنها لم تكن وبقلب بارد .

فهل من مبادئ وأهداف التغيير هو الهدم والتدمير لكل شيء ؟

> نبني ونشيد المباني الكبيرة والمصانع والمشاريع والجسور والأنفاق والحدائق والمدارس والجامعات لعدة سنوات أو عقود وفجأة يأتي أحد المتخلفين وفاقدي الوطنية والإحساس بحب الوطن والانتماء إليه ومن الحاقدين على تلك الإنجازات فيقوم بهدمها وتدميرها ونهبها وتحطيم ما بها ومصادرة ممتلكات عامة

د/عبد الله علي الفضلي

فالشعوب المتحضرة في أوروبا وأمريكا والتي مرت بثورات وبراكين وعواصف وأعاصير وحروب مدمرة قد شعرت أن الهدم والتدمير لأي شيء يخص أو ينتمي إلى الوطن ليس له علاقة بالتغيير الذي يطالبون به في مظاهراتهم واحتجاجاتهم الحضارية السلمية التي تتسم دائماً بالهدوء والنظام والمحافظة على الممتلكات العامة والخاصة فيحصلون على مطالبهم التي خرجوا من أجلها دون هدم أو تدمير .

ولكن دعاة التغيير في البلاد العربية يهدمون ويدمرون ويحرقون كل شيء بنوع من الثأر والحقد والغضب فيصيبون البلاد في مقتل ولا تقوم لها قائمة فلا سياحة خارجية ولا استثمارات أجنبية ولا تنقلات ولا زيارات للأجانب ولا أمن أو أمان أو طمأنينة أو سكينة أو استقرار . وتتحول البلد إلى فوضى خلاقة وتقضي على القيم والمبادئ والأخلاق الإسلامية وتعمم بدلاً منها بقيم وأخلاق ومبادئ مبتكرة لا صلة لها بالدين الإسلامي وتبرر القوى الفوضوية أعمالها التخريبية إن ذلك من لزوم التغيير .

فهل عملية التغيير التي يدعون إليها لا يمكن حدوثها إلا من خلال الهدم والتدمير وتتحول البلاد إلى أعجاز نخل خاوية أو بئر معطلة وقصر مدمر وليس مشيداً فالتدمير عملية سهلة والبناء عملية صعبة وتحتاج إلى سنوات لإعادة ما تم تدميره .

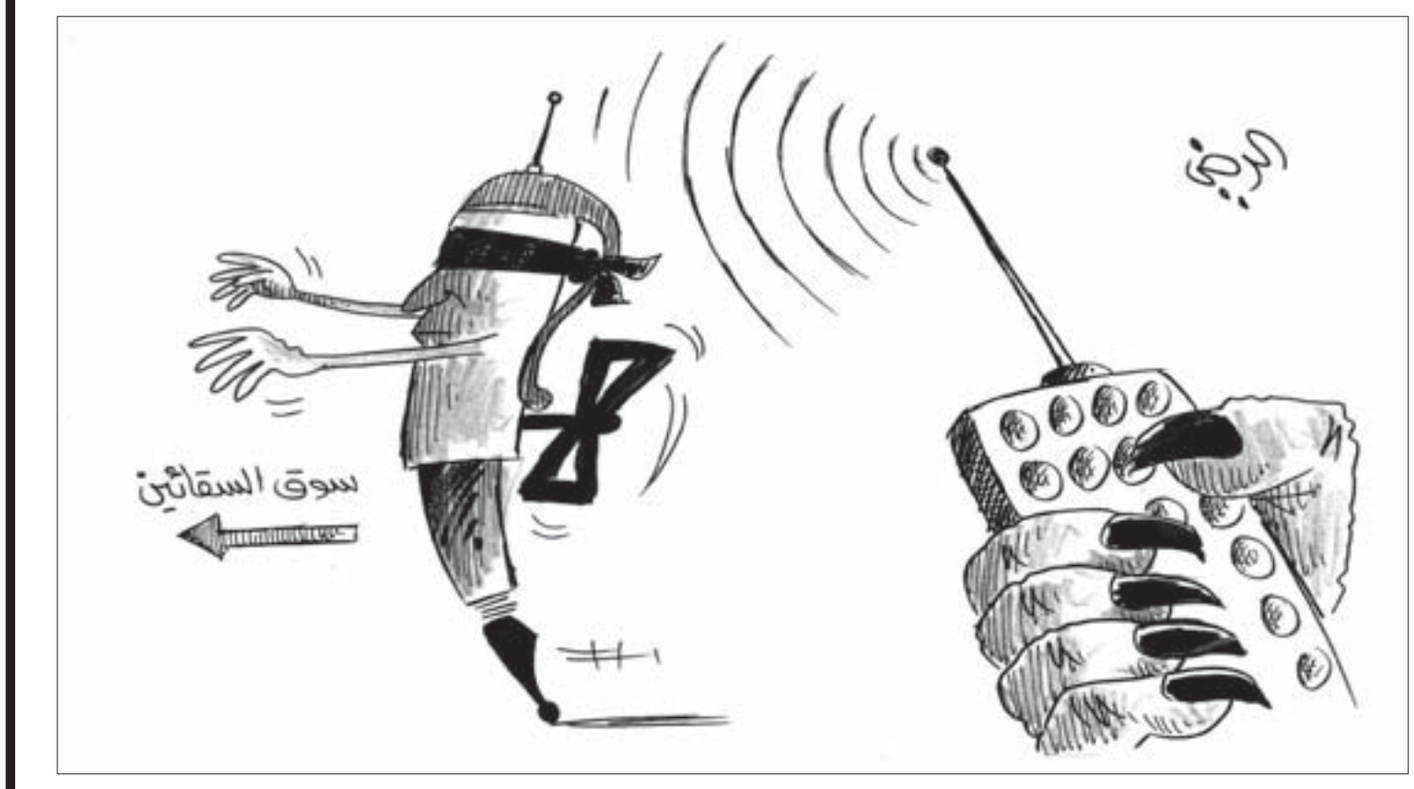

نادي القضاة للعلم والإحاطة

المحامي/عبدالملك أحمد السنباني

على خلفية ما نشر في الصحف عن أن قيادة نادي القضاة قد أعلنت اعتراضها بشأن الآراء التي صدرت عن لجنة الحوار وتحديدا عن فريق بناء الدولة وهي عبارة عن آراء تتضمن تخصيص 30% من تشكيل مجلس القضاء الأعلى والمحكمة الدستورية من أساتذة الجامعات والمحامين وقد اعتبر نادي القضاة أن ذلك يشكل تسييساً للقضاء أضف إلى أن ما سمعناه من حديث لأحد قياديي المنتدى القضائي في إحدى القنوات الفضائية الذي برر تعليق العمل في المحاكم والنيابات لأن المقترح تضمن إعطاء المحامين نسبة في التعيين حال أنه لا يجوز لمن كان يترافع أمام القضاء أن يعين في القضاء حد زعمه.. ومع أن هذا التبرير والتسبيب الذي لا يقبله لا عقل ولا منطق ولا واقع ولم يقل بهذا أحد من قبله أضف إلى ذلك أنه يتناقض مع ما نشر عن قيادة النادي من أن السبب هو تسييس القضاء، ونحن هنا نؤكد أن ما سمعناه وما نشر عن قيادة النادي وما ترتب على ذلك من تعليق العمل في المحاكم والنيابات بناء على قرار من قيادة نادي القضاة كرد فعل لما صدر من فريق بناء الدولة، نؤكد هنا أن ما ذهب إليه النادي وما ترتب عليه هو ناتج عن قصور فاضح في الهم وجهل فادح لدى قيادة نادي القضاة الذي جاء عن غير بصر ولا بصيرة ولو أن قيادة النادي قد رجعت إلى صلاحياتها واختصاصها في النظام الأساسي لتبين لها بوضوح وجلاء أن ما أقدمت عليه من تصرفات وما نتج عنه من تعليق العمل في المحاكم والنيابات هذا الإجراء والتصرف لا يدخل ضمن اختصاصات وصلاحيات قيادة نادي القضاة المهنية والنقابية وبالتالي لم يكن هناك ما يسوغ لقضاة المحاكم وأعضاء النيابة الاستجابة لمثل هذا القرار الصادر من قيادة النادي الذي يمثل خروجا عن النظام الأساسي وعن الأصول والمبادئ المتعارف عليها مهنيا.

أضف إلى أن تصرفات قيادة المنتدى وما ترتب عليه يثير الكثير من الدهشة والتساؤلات العديدة التي تدل على عدم مشروعية ما صدر عن قيادة النادي وما ترتب عليه من تعليق العمل ليس لما ذكر بل ولأسباب عديدة وجوهرية أخرى ومنها على سبيل المثال ما يلي:

- لأن مخرجات الحوار محل الاعتراض عبارة عن مقترحات ولم يكن هناك والحال كذلك ما يسوغ الاعتراض عليها من قيادة النادي ومن باب أولى تعليق العمل في المحاكم والنيابات لأن مقترحات لجنة الحوار تهدف إلى الصالح العام وفي موضوع يتعلق بالشأن العام ما يجعل ما صدر عن النادي وما ترتب عليه لا مبرر له.

كما أن ما صدر عن نادي القضاة وما ترتب عليه من تعليق عمل المحاكم والنيابات يعتبر اعتداء على حرية الرأي والتعبير وكان يمكن التعبير عن اعتراضهم بالرأي والتوقف عند ذلك خصوصا وأن معظم أعضاء السلطة القضائية بما فيها القضاة وأعضاء النيابة الكثير منهم من مخرجات سياسية وكان يتم تعيينهم عبر جهاز الأمن السياسي ثم الأمن القومي وهو ما لا يخفى على أحد وسبق وأن تحدثنا عنه في مقالات سابقة أن جهازي الأمن السياسي والقومي هو مصدر التعيين للقضاة إضافة إلى عدد ممن يعملون في النيابة والمحاكم كان يتم تعيينهم بتوصيات حزبية أو بأوامر من شخصيات نافذة، والأدهى والأمر أن هناك عدداً ممن تم تعيينهم في السلطة القضائية لا يتوفر فيهم شروط التعيين فهناك أشخاص يمارسون العمل القضائي ولم يكونوا من الحاصلين على شهادة جامعية من كلية الشريعة والقانون أو كلية الحقوق باعتبار أن ذلك من الشروط الأساسية للتعيين في القضاء التي نص عليها قانون السلطة القضائية.. كما أنه كان يتم تعيين قضاة في المحكمة العليا وبعض المحاكم من ضباط الأمن والقوات المسلحة ولم نسمع أي اعتراض من أي من أعضاء السلطة القضائية؟!.

- وبشأن ما سمعناه من أحد أعضاء نادي القضاة في حديثه لإحدى القنوات الفضائية يبرر أن ما قام به النادي ونتج عنه من توقف العمل في المحاكم لأن من مقترحات لجنة الحوار يتضمن نسبة للمحامين وبحسب تعبيره لا يجوز لمن كان يترافع أمامهم أن يصبح عضوا في السلطة القضائية ونسي القائل أو تناسى أن من يتم تعيينهم في القضاء عادة ما يتم التعيين من بين المحامين وهذا سائد في العديد من الدول العربية والإسلامية وغيرها من دول العام.. والقول إنه لا يجوز لمن كان يترافع أمام القاضي أن يعين في السلطة القضائية ليس صحيحا على الاطلاق لأن من يجلس على كرسي الحكم ليس أفضل ولا أعلم ولا أكثر تأهيلا ممن يترافع وغالبا ما يكون العكس صحيح.

كما أن من يعترضون على تعيين أساتذة الجامعة كأعضاء في السلطة القضائية للأسف يجهلون أن ما صدر عن لجنة الحوار من إضافة عدد من أساتذة الجامعة وعلى وجه الخصوص ممن كانوا أساتذة لمعظم القضاة الغرض منه تطوير وتحسين الأداء في القضاء ولم يكن هناك ما يسوغ الاعتراض خصوصا وأن قانون السلطة القضائية النافذ قد قرر تعيين قضاة من المحامين كما أنه سبق أن تم تعيين عدد من أساتذة الجامعة في المحكمة العليا وغيرها من قبل؟!.

وفوق ذلك يعلم الجميع أنه تم مؤخرا تعيين وزير للعدل على خلفية سياسية محضة ويعلم الجميع أن وزير العدل منتم لحزب سياسي ويعرف الجميع أن وزير العدل له القول الفصل بشأن من يتم قبولهم في المعهد العالي للقضاء وله القول الفصل في تعيين القضاة ولاسيما قبل صدور قرار المحكمة الدستورية الأخير ولازال له القول الفصل في صرف مستلزمات ومتطلبات القضاة من سيارات وغيرها فلم نسمع أي اعتراض على ذلك من أي من أعضاء السلطة القضائية؟!.

إننا وحتى الآن لا نجد سببا أو دليلا مقنعا يثبت أن ما صدر من فريق بناء الدولة كان بهدف تسييس القضاء وانتهاك لاستقلاليته، أن الأصل أن الغاية من المقترحات أنها تتعلق بشؤون العدالة وهو شأن عام يتعلق بالصالح العام وإذا كان هناك ما يبرر اعتراض القضاة فكان يمكن أن يتم ذلك من خلال إبداء وجهات نظرهم واعتراضهم إن كان له ما يبرره بوسائل شتى، أما إصدار الأمر لأعضاء السلطة القضائية بتعليق أعمال المحاكم والنيابات فهو أمر خطير وجلل وينطوي على تجاوز لمهام واختصاصات نادي القضاة الذي تقتصر مهمتهم على الدفاع عن الحقوق الخاصة بالقضاة ولا علاقة لهم بالشأن العام.

لقد استعرضنا بعض ما يعكس ويدل على عدم سلامة وحكمة ومشروعية ما صدر عن قيادة نادي القضاة وما نتج عنه من تعليق العمل في النيابات والمحاكم للأسف بمبرر عدم تسييس القضاء كدفاع عن استقلال القضاء وقد فاتهم أنه إذا كان لذلك الرأي أن يتحقق فسيأخذ في الحسبان أن لا يعين من المحامين أو أساتذة الجامعات ممن يتوفر لديهم المؤهلات والكفاءة والنزاهة وممن لا ينتمون إلى أحزاب سياسية وغير ذلك من الشروط وهو ما لا يتوفر في كثير ممن يعملون في السلطة القضائية ما يدحض ويسقط حجتهم والاعتراض وحديثهم عن استقلال القضاء هو حديث لا مبرر له لأن استقلال القضاء أمر قد كفله الدستور وقانون السلطة القضائية النافذ ولكننا كنا ولازلنا نفتقد الاستقلال الحقيقي الذي ينبع من ضمير القاضي وهو ما لم نجده ولم نلمسه خلال خمسة عقود لم نكن نجد إلا قضاة يأتمرون بأوامر السلطة التنفيذية والحقيقة أنه كان للقضاة وأعضاء النيابة دور فيما آلت إليه الأوضاع لأنهم ساهموا بسلوكهم في ذلك بشكل اساسي ومع كثرة الاعتقالات والانتهاكات لحقوق الإنسان والاعتداء على الحريات وتفشي الفساد في كافة مرافق الدولة وكان دور القضاء سلبي إزاء كل الانتهاكات في ذلك الاعتداء على بعض منهم وهو ما لم يقل بخلافه أحد.

كما تعددت مظاهر الفساد في القضاء وعكست بعض تصرفات النيابة والعديد من الأحكام الكثير من المظالم ولازالت وبسبب ذلك فقد القضاء هيبته ومكانته واحترامه وكان يتعين على نادي القضاة أن يتصدى لذلك وبما يكفل تطهير القضاء من الفاسدين ولأننا كنا ولازلنا نؤكد أن استقلال السلطة القضائية يأتي من ضمير القاضي أولا وأخيرا.. ونأمل من قيادة نادي القضاة اتخاذ الإجراءات اللازمة الكفيلة برفع تعليق العمل في النيابات والمحاكم عملا بالمثل الشعبي القائل (سراج مطفطف ولا الظلمي).. مع مناشدة قيادة النادي بانهاء تعليق العمل ليستمر (السراج المطفطف) مالم فإننا نهيب بالأخ الدكتور القاضي علي ناصر سالم رئيس مجلس القضاء والإخوة أعضاء المجلس أن يتحملوا مسؤولياتهم لاتخاذ الإجراءات القانونية الكفيلة بوضع حد لهذا الإضراب غير المشروع.

> من يعترضون على تعيين أساتذة الجامعة كأعضاء في السلطة القضائية للأسف يجهلون أن ما صدر عن لجنة الحوار من إضافة عدد من أساتذة الجامعة وعلى وجه الخصوص ممن كانوا أساتذة لمعظم القضاة الغرض منه تطوير وتحسين الأداء في القضاء ولم يكن هناك ما يسوغ الاعتراض خصوصا وأن قانون السلطة القضائية النافذ قد قرر تعيين قضاة من المحامين كما أنه سبق أن تم تعيين عدد من أساتذة الجامعة في المحكمة العليا وغيرها من قبل؟!

وجهة مطر

أحمد غراب

عفواً أيها القانون

واقع تطبيق القانون في بلادنا سيئ للغاية مع انتشار السلاح والجهل والعصبية القبلية.. يعني مثلا عسكري في نقطة احتك مع مسلحين فأطلقوا النار عليه فجرح واحد منهم من سيحميه ؟ ومن سيدافع عنه ؟

معلم تم اختطافه لأنه رسّب طالباً من سيراجع بعده ؟

قاض تعرض للاختطاف من سينصفّه وهو القاضي ومن سيلاحق بعده ؟

شرطي مرور تعرض للاعتداء وهو ينفذ عمله.

مهندس كهرباء راح يقطع الكهرباء على بيت شيخ لم يسدد الفواتير منذ سنوات فخرج له بالآلي وأطلق عليه الرصاص من سيعالجه ؟

مهندسو كهرباء راحوا ليصلحوا الابراج فتعرضوا لإطلاق نار .

وهلمَّ جرّاً من الأمثلة والشواهد التي تؤكد أن القانون يحتاج إلى من يمسكه بيد قوية ويحتاج إلى وسائل تأمين مستقلة لاتجعل المختص بتنفيذ القانون في مواجهة مباشرة مع المخالفين والمعتدين على القانون لأنهم لايتعاملون معه كممثل للحكومة أو للقانون بل كغريم شخصي.

وأتذكر هنا قصة من التاريخ الإسلامي تلخص ما أريد الوصول اليه:

سأل عمر شريح القاضي :من أين تعلّمت العدل ؟

فأجابه "من سورة ص" فسأله :" وماذا فيها ؟"

فأجابه بقوله تعالى (وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ إِذْ دَخَلُوا عَلَىٰ دَاوُودَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَغَىٰ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضٍ فَاحْكُمْ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَاهْدِنَا إِلَىٰ سَوَاءِ الصِّرَاطِ إِنَّ هَٰذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ فَغَفَرْنَا لَهُ ذَٰلِكَ وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَآبٍ).

فشرح أنهما لما تسوّرا المحراب لم يكن داوود مستعدًا للقضاء ففزع منهما فلم يأت بالحكم الصحيح.

فطلب من عمر أنه لابدّ من دار متخصّصة مستقلة للقضاء - وكان قبلها القاضي يحكم من داره وهنالك ولاه عمر قضاء الكوفة قائلا «اذهب فقد وليتك قضاء الكوفة».

فوافق شرط أن يجعل في الكوفة دارا مستقلة للقضاء - فجعل عمر ذلك في الكوفة وفي كل الأمصار والبلاد التي تحت حكمه.

خلاصة المقال حتى يمنح رجل القانون الأمن والعدل للناس يجب أن يكون هو نفسه حاصلا عليه لأن فاقد الشيء لايعطيه.

اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي

اللهم أرحم أبي واسكنه فسيح جناتك وجميع أموات المسلمين.

Ghurab77@gmail.com

هل تخرج الثقافة من حالة التيه...؟

عبدالرحمن مراد

* تظل الثقافة هي البعد الأهم في قياس تقدم الأمم ومدى قابليتها للتطور والنماء وقابليتها لإحداث المتغير الحضاري، فالثورة الثقافية تسبق الثورات الاجتماعية، وبدونها تكون الثورات الاجتماعية أقرب إلى العدمية والفراغ الذي ينشد الامتلاء.

والاهتمام بالبعد الثقافي لا يقل شأناً عن اهتمام الأمم الأخرى بالبعد الإنمائي والاقتصادي بيد أن الذي يحدث في دول العالم الثالث يأتي على نقيض مسارات التطور لذلك نجدها تتمحور في دوائر الثبات ولا تكاد تتجاوزها. وإذا كان المجتمع اليمني يعيش حالة ثورية خاصة فرضتها الظروف والمناخات العامة فقد أصبح لزاماً على كل القائمين على البعد الثقافي الوطني الاشتغال على قيم التطوير والتحديث وبما يتواكب مع حاجات المجتمع وتطلعاته وبالمعنى الذي يعيد للمبدع والمثقف قيمته ومعناه ويحفظ له توازنه ووجوده وفاعليته في صياغة وفلسفة معنى الوجود.

لقد عانى المبدع اليمني كثيراً ولاقى من شظف العيش والإقصاء والتهميش والاغتراب كما لم يلاقه مبدع آخر في كل بقاع الأرض ولم تكن تباشير الإنعتاق التي لاحت في الأفق الوطني إلا وميضاً يأمل منها المثقف والمبدع استعادة دوره وفاعليته في الحياة وحتى يستعيد دوره وسلطته يتوجب أن يكون مسؤولاً إذ لا مسؤولية حيث لا سلطة ولا سلطة بلا مسؤولية كما أنه لا سلطة ولا مسؤولية في ظل الغياب والاغتراب للقانون كما أن الاهتمام بالكوادر النوعية الإبداعية والابتكارية هو اهتمام بعملية النماء والتطور وبالقيمة الحضارية المدركة للبعد التاريخي والقادرة على إحداث عملية الانتقال النوعي بما يتوازى والقيمة النوعية للبعد الحضاري المعاصر. وما يحدث في واقعنا المعيش في ظل الإرهاصات الأولى لعملية الانتقال لا أظنه منطقياً، فالماضي مازال يتدفق بقوة الشلال في صميم التجربة الجديدة التي يفترض أن تؤسس لواقع أجد لا يشبه الماضي ولكنه يمتد منه ويتغاير عنه وقد أصبح لزاماً على وزارة الثقافة أن تفكر في إعداد استراتيجية وطنية تحدث ثورة حقيقية في الوسط الإبداعي والثقافي تخرج المبدع والمثقف من حال الاغتراب إلى حال الإحساس بالقيمة والوجود ومن حال التسول على أبوابها إلى حال الإنتاج ومن حال التلقي الصامت إلى حال المبادرة والابتكار ومن الإقصاء إلى حال المشاركة والصنع والخلق، كما أن تجديد وتحديث وظائف الوزارة أصبح ضرورة وطنية تمليها الظروف الوطنية والحضارية والتطورات، إذ يتوجب القيام بدراسة علمية ممنهجة تكون إعادة الهيكلة ومنظومة التشريعات نتيجة لها وليس واحدة من مقدماتها. لقد أصبح البعد السياسي أكثر طغياناً من ذي قبل وأصبح المثقف أكثر ارتهاناً ولم يكن بيان بعض أدباء الجنوب الداعي إلى تأسيس كيان منفصل عن الاتحاد إلا خدشاً في القيمة والمعنى الذي تأسس عليها اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين، ولا أظن ذلك البيان الذي صدر عن أولئك الأدباء إلا بحثاً عن قيمة وجودية في واقع أصبح لا يتعامل إلا مع مفردات الموت والفناء وإلغاء الآخر وتسيطر عليه روح الاستبداد وتصادر فيه الحريات وأصبح المثقف والمبدع هامشاً في متن الحياة يتجرع وجبات الألم ويقاسي ضرورات العيش الكريم. ما يجب أن يدركه الآخر أن الوظيفة الإبداعية لم تعد كما كانت عليه من قبل مشاركة وجدانية وتصويراً لشوارد الأفكار والوجدان ولكنها أصبحت عملية استشرافية وصناعة للمستقبل وهي جزء لا يتجزأ من عملية تطوير الروح في خلق فضاءات أكثر جمالاً تراعي التوازن الروحي والنفسي لخلق معادلة الحياة المتسقة والقادرة على التفاعل مع الزمان والمكان وبما يعكس قيمتها الحضارية الدالة عليها والمحققة لهويتها الزمانية دون اجترار، فالفن حياة مركزة يحمل نسيجه العام روح التطور والنماء والتحديث ويؤكد على القيمة الجمالية للحياة. لا ننكر أن ثمة جهوداً تبذل في سبيل تطوير وتحديث الفنون لكنها تظل جهوداً فردية لا تستند على قيم معيارية ولا تحقق بعداً استرتيجياً ممنهجاً يكون قادراً من خلال عملية التراكم على التأسيس لقيم حضارية تحفظ للمبدع قيمته ومعناه وتخرجه من دوائر الضيق والشظف والإحساس بالاغتراب.

هناك حلقات مفقودة في المنظومة العلائقية بين المجتمع والسلطة واتصال مثل تلك الحلقات يتطلب جهداً مضاعفاً في التفكير والعمل وبحيث يصبح الاشتغال على العملية الإبداعية اشتغالاً تفاعلياً وربحياً والاستثمار في المجالات الفنية والإبداعية لا يقل شأناً عن الاستثمار في غيرها ومثل ذلك يفضي بنا إلى التأكيد على إعادة الاعتبار للحصص الفنية والأنشطة الثقافية في المدارس والأندية الرياضية كما أن التفكير في التأسيس للبنية التحتية الثقافية ضرورة يمليها البعد الحضاري الذي نرغب

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة
للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير التنفيذي
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245842 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388